



2026; 22(2): 202-217



ISSN: 3122-5632

تحديات تطبيق المواطنة المتساوية في السودان: دراسة تحليلية لمسار المنطقتين في اتفاق سلام جوبا (2020-2022م)

د. محمد ضياء الدين محمد احمداي احمد¹. د. مجاهد عبدالله خميس جالي². د. أمل خليل يوسف محمد³

¹ استاذ العلوم السياسية المساعد - رئيس قسم الدراسات العليا- مركز ابحاث ودراسات السلام- جامعة نيالا

² استاذ مساعد- مركز دراسات السلام والتنمية- جامعة السلام

³ استاذ مساعد/مركز دراسات السلام والتنمية/جامعة كردفان.

الايمل:¹ diaahmedai@gmail.com² peadevsc@gmail.com

للاستشهاد بهذا المقال:-

د. محمد ضياء الدين محمد احمداي احمد. د. مجاهد عبدالله خميس جالي. د. أمل خليل يوسف محمد، تحديات تطبيق المواطنة المتساوية في السودان: دراسة تحليلية لمسار المنطقتين في اتفاق سلام جوبا (2020-2022م)، مجلة جامعة أم درمان الإسلامية

ISSN: 3122-5632

<https://doi.org/10.52981/oij.v22i2.3631>

الملخص:

تتناول هذه الدراسة إشكالية تطبيق مبدأ المواطنة المتساوية في السودان في ضوء التحولات السياسية التي أعقبت توقيع اتفاق سلام جوبا عام 2020، مع التركيز على مسار المنطقتين (جنوب كردفان/جبال النوبة والنيل الأزرق). تنطلق الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن تحقيق المواطنة المتساوية يمثل أحد أهم المرتكزات الضرورية لبناء الدولة السودانية الحديثة وتعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي، إلا أن تطبيق هذا المبدأ يواجه تحديات سياسية واجتماعية وقانونية معقدة في ظل تاريخ طويل من النزاعات المسلحة والتهميش التنموي.

تهدف الدراسة إلى تحليل مفهوم المواطنة المتساوية في الإطار النظري والسياسي، واستكشاف الدلالات النصية للمواطنة في اتفاق سلام جوبا، إضافة إلى تحليل التحديات التي تعيق تطبيق هذا المبدأ في المنطقتين خلال الفترة (2020-2022). اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي لتتبع جذور الأزمة في المنطقتين، والمنهج الوصفي لتحليل الواقع الاجتماعي والسياسي، والمنهج التحليلي لدراسة نصوص الاتفاق وتفسير انعكاساتها على قضية المواطنة.

توصلت الدراسة إلى أن اتفاق سلام جوبا يمثل خطوة مهمة نحو معالجة الاختلالات التاريخية في توزيع السلطة والثروة وتعزيز مبدأ المواطنة بلا تمييز، إلا أن ضعف تنفيذ بنود الاتفاق، واستمرار النزاعات المحلية، وتعقيدات العلاقة بين الدين والدولة، فضلاً عن غياب مؤسسات الدولة الفاعلة، ما تزال تمثل تحديات رئيسية أمام تحقيق المواطنة المتساوية في المنطقتين. وتوصي الدراسة بضرورة استكمال عملية السلام، وتعزيز سيادة القانون، وتطوير سياسات تعليمية وثقافية قائمة على احترام التنوع، إضافة إلى إصلاح المؤسسات السياسية بما يعزز قيم المواطنة والاندماج الوطني.

الكلمات المفتاحية: -المواطنة المتساوية -اتفاق سلام جوبا - مسار المنطقتين - السودان

Abstract:

This study examines the challenges of implementing the principle of equal citizenship in Sudan following the political transformations that accompanied the signing of the Juba Peace Agreement in 2020, with a particular focus on the Two Areas track (South Kordofan/Nuba Mountains and Blue Nile). The study is based on the assumption that equal citizenship constitutes a fundamental pillar for building a modern Sudanese state and achieving political and social stability. However, the implementation of this principle faces complex political, social, and legal challenges due to the long history of armed conflicts and developmental marginalization in these regions.

The study aims to analyze the concept of equal citizenship within theoretical and political frameworks, explore the textual implications of citizenship in the Juba Peace Agreement, and examine the major challenges hindering its implementation in the Two Areas during the period 2020–2022. The research adopts the historical method to trace the roots of the conflict, the descriptive method to analyze the social and political context, and the analytical method to interpret the provisions of the agreement and their implications for citizenship.

The findings indicate that the Juba Peace Agreement represents an important step toward addressing historical inequalities in the distribution of power and wealth and promoting the principle of citizenship without discrimination. However, weak implementation of the agreement, ongoing local conflicts, complexities surrounding the relationship between religion and the state, and fragile state institutions continue to hinder the realization of equal citizenship in the Two Areas. The study recommends accelerating the peace process, strengthening the rule of law, promoting inclusive educational and cultural policies, and reforming political institutions to reinforce citizenship and national integration.

Keywords:

-Equal Citizenship -Juba Peace -Agreement Two Areas Track –Sudan

المقدمة :

تُعد قضية المواطنة المتساوية من القضايا المحورية في بناء الدول الحديثة، إذ تقوم الدولة الوطنية المعاصرة على مبدأ المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات دون تمييز على أساس العرق أو الدين أو الثقافة أو الانتماء الجغرافي. وفي السياق السوداني، ظلت مسألة المواطنة تمثل إحدى الإشكاليات البنيوية في بنية الدولة منذ الاستقلال عام 1956، حيث فشلت النخب السياسية المتعاقبة في بناء مشروع وطني جامع قادر على إدارة التنوع الثقافي والإثني والديني الذي يميز المجتمع السوداني.

وقد أدى هذا الفشل إلى بروز أزمات سياسية واجتماعية عميقة تمثلت في تصاعد النزاعات المسلحة في عدد من الأقاليم، خاصة في المناطق التي شعرت بالتهميش السياسي والاقتصادي مثل دارفور وجبال النوبة والنيل الأزرق. وفي هذا الإطار برزت قضية المنطقتين - جنوب كردفان/جبال النوبة والنيل الأزرق - باعتبارها من أكثر المناطق تأثراً بالصراع المسلح وعدم الاستقرار السياسي في السودان، حيث ارتبطت هذه الأزمة تاريخياً بمطالب تتعلق بالتمثيل السياسي العادل، والتنمية المتوازنة، والاعتراف بالتنوع الثقافي والعرقي. وفي محاولة لمعالجة هذه الأزمات، جاء توقيع اتفاق سلام جوبا في الثالث من أكتوبر عام 2020 بين الحكومة الانتقالية السودانية وعدد من الحركات المسلحة، ليشكل محطة مهمة في مسار عملية السلام في السودان. وقد تضمن الاتفاق نصوصاً عديدة تشير إلى مبدأ المواطنة بلا تمييز، إضافة إلى ترتيبات سياسية وإدارية تهدف إلى معالجة الاختلالات التاريخية في توزيع السلطة والثروة وتعزيز المشاركة السياسية لسكان المناطق المتأثرة بالنزاع.

ومع ذلك، فإن تطبيق مبدأ المواطنة المتساوية في السودان لا يزال يواجه تحديات متعددة، تتعلق بضعف المؤسسات السياسية، واستمرار النزاعات المحلية، وتعقيدات العلاقة بين الدين والدولة، إضافة إلى التباينات الاجتماعية والثقافية داخل المجتمع السوداني. كما أن تنفيذ بنود اتفاق سلام جوبا واجه العديد من الصعوبات المرتبطة بالتحويلات السياسية التي شهدتها السودان بعد عام 2021، الأمر الذي انعكس على مسار تنفيذ الاتفاق وعلى مستقبل عملية السلام في المنطقتين.

انطلاقاً من ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل التحديات التي تواجه تطبيق المواطنة المتساوية في السودان في ضوء مسار المنطقتين في اتفاق سلام جوبا، من خلال دراسة الخلفية التاريخية والاجتماعية للنزاع، وتحليل النصوص المتعلقة بالمواطنة في الاتفاق، إضافة إلى استكشاف أبرز العوامل السياسية والاجتماعية التي تؤثر في عملية تطبيق هذا المبدأ. كما تحاول الدراسة تقديم رؤية تحليلية تسهم في فهم العلاقة بين المواطنة والسلام الاجتماعي وبناء الدولة في السودان، وذلك في إطار التحويلات السياسية الراهنة التي يشهدها البلد.

أهمية الدراسة:

- 1/تسليط الضوء على مفهوم المواطنة المتساوية وأهميته في بناء الدولة الحديثة في السودان.
- 2/تحليل دور اتفاق سلام جوبا في معالجة جذور النزاعات السياسية والاجتماعية في المنطقتين.

- 3/ إبراز العلاقة بين المواطنة المتساوية والاستقرار السياسي والاجتماعي في المجتمعات المتعددة ثقافياً.
 - 4/ المساهمة في فهم التحديات السياسية والقانونية التي تعيق تنفيذ نصوص الاتفاق.
 - 5/ تقديم تحليل علمي لواقع المنطقتين في مرحلة ما بعد توقيع اتفاق السلام.
 - رصد الأدبيات الأكاديمية بدراسة تحليلية حول قضايا المواطنة وإدارة التنوع في السودان.
 - 6/ تقديم توصيات يمكن أن تساعد صانعي السياسات والباحثين في تطوير آليات تعزيز المواطنة المتساوية.
- أهداف الدراسة:**

- 1/ تحليل مفهوم المواطنة المتساوية في الفكر السياسي المعاصر.
- 2/ دراسة الخلفية التاريخية والسياسية للنزاعات في المنطقتين.
- 3/ تحليل نصوص المواطنة الواردة في اتفاق سلام جوبا.
- 4/ التعرف على التحديات السياسية والاجتماعية التي تواجه تطبيق المواطنة المتساوية.
- 5/ دراسة العلاقة بين المواطنة المتساوية وبناء السلام في المجتمعات المتنازعة.
- 6/ تقييم دور المؤسسات السياسية في تنفيذ بنود اتفاق السلام.
- 7/ تحليل تأثير التنوع الإثني والديني والثقافي على عملية المواطنة في المنطقتين.
- 8/ تقديم مقترحات علمية لتعزيز قيم المواطنة والتعايش السلمي في السودان.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في استمرار التحديات التي تواجه تطبيق مبدأ المواطنة المتساوية في السودان، رغم النصوص التي تضمنها اتفاق سلام جوبا بشأن تعزيز هذا المبدأ، الأمر الذي يثير تساؤلات حول مدى قدرة الاتفاق على معالجة جذور الأزمة السياسية والاجتماعية في المنطقتين، وتحقيق الاستقرار وبناء السلام المستدام.

أسئلة الدراسة:

- 1/ ما طبيعة مفهوم المواطنة المتساوية في الفكر السياسي المعاصر؟
- 2/ ما الخلفية التاريخية والسياسية للنزاع في المنطقتين؟
- 3/ ما الدلالات النصية للمواطنة في اتفاق سلام جوبا؟
- 4/ ما أبرز التحديات التي تواجه تطبيق المواطنة المتساوية في المنطقتين؟
- 5/ إلى أي مدى يمكن أن يساهم الاتفاق في تحقيق السلام والاستقرار في السودان؟

فروض الدراسة:

- 1/ توجد علاقة بين ضعف بناء الدولة في السودان واستمرار أزمة المواطنة.
- 2/ ساهم التهميش السياسي والاقتصادي في تصاعد النزاعات في المنطقتين.
- 3/ يمثل اتفاق سلام جوبا إطاراً مهماً لتعزيز مبدأ المواطنة المتساوية.
- 4/ إن ضعف تنفيذ بنود الاتفاق يحد من تحقيق السلام والاستقرار.

5/ يؤثر التنوع الثقافي والإثني في المنطقتين على طبيعة تطبيق المواطنة.

أدوات الدراسة:

تعتمد الدراسة على:

-تحليل الوثائق والاتفاقيات السياسية.

-التقارير الدولية والإقليمية.

-الدراسات والبحوث الأكاديمية السابقة.

-المصادر التاريخية والكتب المتخصصة.

منهجية الدراسة:

-تعتمد الدراسة على ثلاثة مناهج رئيسية:

-المنهج التاريخي: لتتبع جذور النزاع في المنطقتين.

-المنهج الوصفي: لوصف الواقع السياسي والاجتماعي.

-المنهج التحليلي: لتحليل نصوص اتفاق سلام جوبا ودلالاتها السياسية.

حدود الدراسة:

-الحدود الزمانية:

2020 - 2022

-الحدود المكانية:

المنطقتان: جنوب كردفان (جبال النوبة) والنيل الأزرق في السودان.

الدراسات السابقة والفجوة البحثية:

تناولت العديد من الدراسات قضية المواطنة وإدارة التنوع في السودان، إضافة إلى دراسات أخرى تناولت

النزاعات المسلحة في مناطق الهامش، خاصة في دارفور وجبال النوبة والنيل الأزرق. كما ركزت بعض

الدراسات الحديثة على تحليل اتفاق سلام جوبا وتأثيره على مسار عملية السلام في السودان.

إلا أن معظم هذه الدراسات تناولت الاتفاق من منظور سياسي عام أو ركزت على قضايا تقاسم السلطة

والثروة، في حين لم تحظ قضية تطبيق المواطنة المتساوية في المنطقتين بدراسة تحليلية متخصصة تربط

بين النصوص الواردة في الاتفاق والواقع السياسي والاجتماعي خلال الفترة (2020-2022).

ومن هنا تكمن الفجوة البحثية التي تسعى هذه الدراسة إلى معالجتها، من خلال تحليل العلاقة بين نصوص

المواطنة في الاتفاق والتحديات الفعلية التي تواجه تطبيقها في المنطقتين.

هيكل الدراسة:

تتكون الدراسة من ثلاثة مباحث رئيسية:

-المبحث الأول: الخلفية الجغرافية والتاريخية للمنطقتين.

-المبحث الثاني: مفهوم المواطنة والدلالات النصية لها في اتفاق سلام جوبا.

-المبحث الثالث: تحديات تطبيق المواطنة المتساوية في المنطقتين.

المبحث الأول:

الخلفية الجغرافية والتاريخية للمنطقتين في السودان.

أولاً: الموقع الجغرافي والأهمية الاستراتيجية للمنطقتين:

تُعد منطقتا جنوب كردفان (جبال النوبة) والنيل الأزرق من المناطق ذات الأهمية الجغرافية والسياسية في السودان، حيث تقعان في جنوب البلاد على الحدود مع دولة جنوب السودان وإثيوبيا. وتتميز المنطقتان بتنوعهما الجغرافي والسكاني والثقافي، الأمر الذي جعلهما من أكثر المناطق تعبيراً عن التعدد الإثني والثقافي في السودان.

تقع ولاية جنوب كردفان في الجزء الجنوبي من إقليم كردفان، وتضم سلسلة جبال النوبة التي تعد موطناً لعدد كبير من المجموعات الإثنية والثقافية المتنوعة. وتتميز هذه المنطقة بتركيبها السكانية المعقدة التي تضم قبائل النوبة إلى جانب مجموعات عربية وأفريقية أخرى، كما تتنوع فيها الأديان بين الإسلام والمسيحية والمعتقدات الأفريقية التقليدية. (1)

أما ولاية النيل الأزرق فتقع في جنوب شرق السودان، وتحدها إثيوبيا من الشرق ودولة جنوب السودان من الجنوب. وتتمتع هذه المنطقة بأهمية اقتصادية وزراعية كبيرة بسبب موقعها على نهر النيل الأزرق وخصوبة أراضيها الزراعية، فضلاً عن كونها منطقة تداخل ثقافي وإثني بين المجتمعات السودانية والإثيوبية. (2) لقد أدى هذا التنوع الثقافي والإثني في المنطقتين إلى بروز تحديات تتعلق بإدارة التنوع وتحقيق التوازن في توزيع السلطة والموارد، خاصة في ظل ضعف المؤسسات السياسية والتنمية في الدولة السودانية منذ مرحلة ما بعد الاستقلال. (3)

ثانياً: الجذور التاريخية للنزاع في المنطقتين:

ترتبط جذور النزاع في المنطقتين بالسياق التاريخي لتكوين الدولة السودانية الحديثة، حيث واجهت الدولة منذ استقلالها عام 1956م تحديات كبيرة في إدارة التنوع الاجتماعي والثقافي داخل المجتمع. وقد انعكست هذه التحديات في شكل أزمات سياسية وصراعات مسلحة في عدد من المناطق التي شعرت بالتهميش السياسي والاقتصادي. وخلال فترة الحكم الاستعماري البريطاني-المصري، اتبعت الإدارة الاستعمارية سياسات إدارية مختلفة بين أقاليم السودان، الأمر الذي ساهم في تعميق التفاوتات التنموية بين المركز والأطراف. وقد انعكس ذلك لاحقاً في شعور عدد من المناطق بالتهميش مقارنة بالمناطق القريبة من المركز السياسي في الخرطوم. (4)

ومع اندلاع الحرب الأهلية في جنوب السودان خلال ستينيات القرن العشرين، تأثرت منطقتا جبال النوبة والنيل الأزرق بشكل مباشر بالصراع، نظراً لموقعهما الجغرافي القريب من مناطق النزاع. وقد شارك عدد من

أبناء المنطقتين في الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جون قرنق، التي رفعت شعارات تتعلق بإعادة بناء الدولة السودانية على أسس جديدة تقوم على العدالة والمساواة بين المواطنين.

وفي تسعينيات القرن الماضي، تصاعدت حدة النزاع في جبال النوبة والنيل الأزرق نتيجة السياسات السياسية والعسكرية التي اتبعتها الحكومة السودانية آنذاك في مواجهة الحركة الشعبية، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية وتزايد النزوح الداخلي وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المنطقتين. (5)

ثالثاً: المنطقتان في اتفاقية السلام الشامل 2005م:

شكل توقيع اتفاقية السلام الشامل عام 2005 م بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان محطة مهمة في مسار النزاع في السودان، حيث تضمنت الاتفاقية ترتيبات خاصة لمعالجة أوضاع المنطقتين.

وقد نصت الاتفاقية على آلية المشورة الشعبية كوسيلة ديمقراطية تسمح لسكان المنطقتين بتقييم مدى استجابة الاتفاقية لتطلعاتهم السياسية والتنمية. وكان الهدف من هذه الآلية تمكين المجتمعات المحلية من المشاركة في تحديد مستقبلهم السياسي ضمن إطار الدولة السودانية.

غير أن تنفيذ هذه الآلية واجه العديد من العقبات السياسية والإجرائية، الأمر الذي أدى إلى تعثر عملية المشورة الشعبية في كل من جنوب كردفان والنيل الأزرق. وقد ساهم ذلك في تجدد التوترات السياسية والعسكرية في المنطقتين خلال الفترة التي أعقبت انفصال جنوب السودان عام 2011م (6)

رابعاً: تطورات النزاع بعد انفصال جنوب السودان:

بعد إعلان استقلال جنوب السودان عام 2011م دخلت المنطقتان مرحلة جديدة من الصراع السياسي والعسكري، حيث اندلعت مواجهات مسلحة بين القوات الحكومية والحركة الشعبية لتحرير السودان-قطاع الشمال.

وقد ارتبط هذا الصراع بعدد من القضايا السياسية، من أبرزها مسألة الحكم الذاتي، وتقاسم السلطة والثروة، والعلاقة بين الدين والدولة، إضافة إلى مطالب تتعلق بتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المتوازنة في المناطق المتأثرة بالحرب.

كما أدت هذه التطورات إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية في المنطقتين، حيث شهدت المنطقة موجات نزوح واسعة للسكان، إضافة إلى تدهور الخدمات الأساسية في مجالات التعليم والصحة والبنية التحتية. (7)

خامساً: المنطقتان في اتفاق سلام جوبا 2020م:

جاء توقيع اتفاق سلام جوبا في أكتوبر 2020 في إطار الجهود الرامية إلى إنهاء النزاعات المسلحة في السودان بعد سقوط نظام الرئيس عمر البشير عام 2019. وقد تضمن الاتفاق مساراً خاصاً بالمنطقتين يهدف إلى معالجة القضايا السياسية والتنمية التي ظلت تمثل محور الصراع في هذه المناطق.

ركز الاتفاق على عدد من المبادئ الأساسية، من بينها تعزيز مبدأ المواطنة بلا تمييز، وضمان المشاركة السياسية العادلة لسكان المنطقتين، إضافة إلى تبني ترتيبات أمنية تهدف إلى دمج القوات المسلحة التابعة للحركات في المؤسسات العسكرية الوطنية.

كما نص الاتفاق على أهمية معالجة جذور النزاع من خلال تنفيذ برامج تنموية شاملة في المناطق المتأثرة بالحرب، وتعزيز الحكم المحلي، وتمكين المجتمعات المحلية من المشاركة في عملية صنع القرار السياسي. ورغم أن الاتفاق يمثل خطوة مهمة نحو تحقيق السلام والاستقرار في المنطقتين، إلا أن عملية تنفيذ بنوده واجهت تحديات عديدة مرتبطة بالتطورات السياسية التي شهدتها السودان خلال السنوات الأخيرة، الأمر الذي أثر على مسار عملية السلام وعلى إمكانية تحقيق أهداف الاتفاق المتعلقة بتعزيز المواطنة المتساوية. (8)

المبحث الثاني: مفهوم المواطنة المتساوية والدلالات النصية لها في اتفاق سلام جوبا.

تُعد المواطنة المتساوية من المفاهيم الأساسية التي تقوم عليها الدولة الحديثة، إذ تمثل الإطار القانوني والسياسي الذي ينظم العلاقة بين الفرد والدولة على أساس المساواة في الحقوق والواجبات. وقد أصبح هذا المفهوم محورياً مهماً في الدراسات السياسية والقانونية المعاصرة، خاصة في المجتمعات التي تتسم بالتعدد الثقافي والإثني والديني.

وفي السياق السوداني، اكتسب مفهوم المواطنة أهمية خاصة في ظل الأزمات السياسية والنزاعات المسلحة التي شهدتها البلاد منذ الاستقلال. فقد ارتبطت العديد من هذه النزاعات بإشكاليات تتعلق بالتمييز والتهميش وعدم العدالة في توزيع السلطة والثروة، الأمر الذي أدى إلى بروز مطالبات متزايدة بإعادة صياغة مفهوم الدولة السودانية على أسس جديدة تقوم على المساواة بين المواطنين واحترام التنوع الثقافي والاجتماعي. وفي هذا الإطار، برز مفهوم المواطنة بلا تمييز كأحد المبادئ الأساسية التي أكدت عليها العديد من الاتفاقيات السياسية في السودان، ومن بينها اتفاق سلام جوبا لعام 2020م؛ وقد سعى هذا الاتفاق إلى معالجة جذور النزاعات المسلحة في عدد من مناطق السودان، بما في ذلك منطقتا جنوب كردفان والنيل الأزرق، من خلال تبني مبادئ تقوم على المساواة في الحقوق والواجبات وتعزيز المشاركة السياسية والتنمية المتوازنة.

ومن هنا يهدف هذا المبحث إلى تحليل مفهوم المواطنة المتساوية في الإطار النظري والسياسي، واستعراض تطوره في الفكر السياسي المعاصر، إضافة إلى دراسة الدلالات النصية للمواطنة في اتفاق سلام جوبا ومدى ارتباطها بقضايا بناء الدولة والسلام في السودان. (9)

أولاً: مفهوم المواطنة في الفكر السياسي:

يرتبط مفهوم المواطنة تاريخياً بفكرة الانتماء إلى مجتمع سياسي منظم يتمتع أفراداه بمجموعة من الحقوق ويلتزمون في المقابل بعدد من الواجبات تجاه الدولة؛ وقد شهد هذا المفهوم تطوراً كبيراً عبر التاريخ، حيث

انتقل من مفهوم محدود يرتبط بالمشاركة السياسية إلى مفهوم شامل يتضمن أبعاداً قانونية واجتماعية وثقافية.(10)

في العصور القديمة، ارتبط مفهوم المواطنة بالمشاركة في إدارة شؤون الدولة، كما كان الحال في المدن اليونانية القديمة، حيث كان المواطن هو الشخص الذي يشارك في الحياة السياسية ويتمتع بحقوق معينة داخل المدينة. غير أن هذا المفهوم كان محدوداً، إذ كان يقتصر على فئة معينة من السكان دون غيرها. ومع تطور الدولة الحديثة، توسع مفهوم المواطنة ليشمل جميع أفراد المجتمع، حيث أصبح يقوم على مبدأ المساواة أمام القانون وضمان الحقوق الأساسية للأفراد. وقد ساهمت التحولات السياسية الكبرى في أوروبا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في ترسيخ هذا المفهوم، خاصة بعد ظهور فكرة الدولة القومية والدساتير الحديثة.(11)

وفي الفكر السياسي المعاصر، ينظر إلى المواطنة باعتبارها علاقة قانونية وسياسية بين الفرد والدولة تقوم على أساس المساواة في الحقوق والواجبات، إضافة إلى المشاركة في الحياة العامة. كما يشمل مفهوم المواطنة أبعاداً اجتماعية وثقافية تتعلق بالاعتراف بالتنوع داخل المجتمع واحترام الهويات المختلفة.(12)

ثانياً: أنواع المواطنة وأبعادها المختلفة:

لا يقتصر مفهوم المواطنة على بعد واحد، بل يتضمن مجموعة من الأبعاد التي تعكس طبيعة العلاقة بين الفرد والدولة. ويمكن تصنيف هذه الأبعاد إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

1. المواطنة المدنية

تشير المواطنة المدنية إلى الحقوق الأساسية التي يتمتع بها الأفراد داخل الدولة، مثل الحق في الحرية الشخصية وحرية التعبير وحرية الاعتقاد والمساواة أمام القانون. وتعد هذه الحقوق أساس النظام الديمقراطي، حيث تضمن حماية الأفراد من التعسف وتكفل لهم ممارسة حرياتهم الأساسية.

2. المواطنة السياسية

ترتبط المواطنة السياسية بحق الأفراد في المشاركة في الحياة السياسية، مثل الحق في التصويت والترشح للمناصب العامة والمشاركة في الأحزاب السياسية. وتمثل هذه الحقوق أساس المشاركة الديمقراطية، حيث تتيح للمواطنين التأثير في عملية صنع القرار السياسي.

3. المواطنة الاجتماعية

تشير المواطنة الاجتماعية إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي تضمن للأفراد مستوى معيشياً لائقاً، مثل الحق في التعليم والصحة والعمل والحماية الاجتماعية. ويعد هذا البعد من المواطنة مهماً لتحقيق العدالة الاجتماعية والحد من التفاوتات الاقتصادية داخل المجتمع.(13)

ثالثاً: المواطنة المتساوية وإدارة التنوع الثقافي:

تواجه الدول التي تتسم بتعدد الهويات الثقافية والإثنية تحديات كبيرة في تحقيق التوازن بين الحفاظ على وحدة الدولة واحترام التنوع داخل المجتمع. وفي هذا السياق، تُعد المواطنة المتساوية أحد أهم الآليات التي يمكن من خلالها إدارة هذا التنوع بصورة سلمية.

فالمواطنة المتساوية تقوم على مبدأ الاعتراف بالتعدد الثقافي داخل المجتمع، مع ضمان المساواة في الحقوق والواجبات لجميع المواطنين. ويعني ذلك أن الدولة لا تميز بين مواطنيها على أساس العرق أو الدين أو اللغة أو الثقافة، بل تتعامل معهم بوصفهم أفراداً متساوين أمام القانون.

وفي المجتمعات المتعددة مثل السودان، يمثل تعزيز المواطنة المتساوية شرطاً أساسياً لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي، حيث يساهم في الحد من النزاعات القائمة على أساس الهوية ويعزز الشعور بالانتماء الوطني.

رابعاً: المواطنة في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. حظي مفهوم المواطنة باهتمام كبير في القانون الدولي ومواثيق حقوق الإنسان، حيث أكدت العديد من الاتفاقيات الدولية على مبدأ المساواة بين جميع الأفراد في الحقوق والواجبات. (14)

فقد نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948م على أن جميع الناس يولدون أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق، وأن لكل فرد الحق في التمتع بالحقوق والحريات دون أي تمييز. كما أكدت العهود الدولية لحقوق الإنسان على ضرورة حماية الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية لجميع الأفراد. (15)

تؤكد هذه المواثيق على أهمية بناء أنظمة سياسية وقانونية تضمن المساواة بين المواطنين وتعزز قيم العدالة والكرامة الإنسانية. وقد أصبحت هذه المبادئ جزءاً أساسياً من النظام القانوني الدولي، كما شكلت مرجعاً مهماً للعديد من الدساتير الحديثة. (16)

خامساً: تطور مفهوم المواطنة في السودان:

شهد مفهوم المواطنة في السودان تطورات معقدة منذ استقلال البلاد، حيث واجهت الدولة السودانية تحديات كبيرة في بناء نظام سياسي قادر على استيعاب التنوع الثقافي والإثني الذي يميز المجتمع.

وقد ساهمت السياسات المركزية التي اتبعتها الحكومات المتعاقبة في تعميق التفاوتات بين المركز والأطراف، الأمر الذي أدى إلى شعور العديد من المناطق بالتهميش السياسي والاقتصادي. وقد انعكس هذا الوضع

في تصاعد النزاعات المسلحة في عدد من الأقاليم، بما في ذلك جبال النوبة والنيل الأزرق. (17)

كما لعب الجدل حول العلاقة بين الدين والدولة دوراً مهماً في تشكيل النقاش حول مفهوم المواطنة في السودان، حيث اعتبر بعض الفاعلين السياسيين أن تبني سياسات ذات طابع ديني قد يؤدي إلى تهميش

بعض المكونات الثقافية والدينية داخل المجتمع. (18)

سادساً: المواطنة في الاتفاقيات السياسية السودانية:

تناولت العديد من الاتفاقيات السياسية في السودان قضية المواطنة بوصفها أحد المفاتيح الأساسية لحل النزاعات السياسية. فقد أكدت اتفاقية السلام الشامل لعام 2005 م على ضرورة احترام التنوع الثقافي والديني وضمان الحقوق المتساوية لجميع المواطنين.(18)

كما نصت الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية لعام 2019 م على أن المواطنة هي أساس الحقوق والواجبات، وأن جميع السودانيين متساوون أمام القانون دون تمييز. وقد شكلت هذه النصوص خطوة مهمة نحو ترسيخ مفهوم المواطنة المتساوية في الإطار القانوني للدولة السودانية، إلا أن تطبيقها على أرض الواقع ظل يواجه تحديات متعددة مرتبطة بالوضع السياسي والاقتصادي في البلاد.(19)

سابعاً: الدلالات النصية للمواطنة في اتفاق سلام جوبا:

يُعد اتفاق سلام جوبا لعام 2020 من أهم الاتفاقيات السياسية التي سعت إلى معالجة النزاعات المسلحة في السودان. وقد تضمن الاتفاق عدداً من المبادئ التي تؤكد على أهمية المواطنة المتساوية بوصفها أساساً لبناء السلام والاستقرار.(20)

ومن أبرز هذه المبادئ التأكيد على أن المواطنة هي أساس الحقوق والواجبات، وأن جميع المواطنين متساوون أمام القانون دون تمييز. كما نص الاتفاق على ضرورة احترام التنوع الثقافي والديني في المجتمع السوداني وتعزيز التعايش السلمي بين مختلف المكونات الاجتماعية.

كما ركز الاتفاق على تحقيق العدالة في توزيع السلطة والثروة بين مختلف أقاليم السودان، باعتبار أن التفاوتات الاقتصادية والسياسية كانت من بين العوامل التي ساهمت في اندلاع النزاعات المسلحة في عدد من المناطق.(21)

ثامناً: دور المواطنة المتساوية في تحقيق السلام في المنطقتين:

ترتبط قضية المواطنة المتساوية ارتباطاً وثيقاً بعملية بناء السلام في المناطق التي شهدت نزاعات مسلحة. فتعزيز مبدأ المساواة بين المواطنين يسهم في معالجة الأسباب الجذرية للصراع ويعزز الاستقرار السياسي والاجتماعي.

وفي حالة المنطقتين، فإن تحقيق المواطنة المتساوية يتطلب معالجة عدد من القضايا الأساسية، من بينها ضمان المشاركة السياسية العادلة، وتعزيز التنمية الاقتصادية، وتحقيق العدالة الانتقالية، إضافة إلى بناء مؤسسات سياسية وإدارية قادرة على إدارة التنوع داخل المجتمع.

كما يتطلب ذلك تعزيز الثقة بين الدولة والمجتمعات المحلية، حيث إن الشعور بالانتماء إلى الدولة يمثل عاملاً مهماً في دعم الاستقرار السياسي والاجتماعي.(22)

يتضح من خلال هذا التحليل أن المواطنة المتساوية تمثل أحد الركائز الأساسية لبناء الدولة الحديثة وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي، خاصة في المجتمعات المتعددة ثقافياً مثل السودان. وقد سعت العديد من الاتفاقيات السياسية، بما في ذلك اتفاق سلام جوبا، إلى ترسيخ هذا المبدأ بوصفه إطاراً لمعالجة النزاعات المسلحة وتعزيز السلام المستدام. غير أن تحقيق المواطنة المتساوية في الواقع العملي يتطلب إصلاحات

سياسية ومؤسسية عميقة، إضافة إلى تبني سياسات تنموية تعالج التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية بين مختلف الأقاليم. ولذلك فإن نجاح عملية السلام في المنطقتين يعتمد بدرجة كبيرة على قدرة الدولة على ترجمة مبادئ المواطنة المتساوية إلى سياسات عملية تعزز العدالة والتعايش السلمي داخل المجتمع السوداني.(23).

المبحث الثالث: تحديات تطبيق المواطنة المتساوية في المنطقتين في ضوء اتفاق سلام جوبا. تمثل المواطنة المتساوية أحد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الدولة الحديثة، حيث ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقيم العدالة السياسية والمساواة الاجتماعية وسيادة القانون. غير أن تطبيق هذا المبدأ في المجتمعات التي شهدت نزاعات مسلحة طويلة يواجه العديد من التحديات المعقدة، خاصة في ظل وجود اختلالات هيكلية في بنية الدولة وضعف المؤسسات السياسية.

وفي السياق السوداني، تبرز قضية تطبيق المواطنة المتساوية بوصفها إحدى القضايا المحورية المرتبطة بعملية بناء السلام بعد توقيع اتفاق سلام جوبا عام 2020م. فقد سعى الاتفاق إلى معالجة جذور النزاعات المسلحة في عدد من مناطق السودان، ومن بينها منطقتا جنوب كردفان (جبال النوبة) والنيل الأزرق، من خلال تبني مبادئ تقوم على المساواة في الحقوق والواجبات وتعزيز المشاركة السياسية والتنمية المتوازنة. ورغم أهمية هذه المبادئ، إلا أن الواقع السياسي والاجتماعي في المنطقتين ما زال يواجه العديد من التحديات التي تعيق تطبيق المواطنة المتساوية بصورة فعالة. وتشمل هذه التحديات عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية متداخلة، فضلاً عن تأثير التحولات السياسية التي شهدتها السودان خلال السنوات الأخيرة. ومن هنا يسعى هذا المبحث إلى تحليل أبرز التحديات التي تواجه تطبيق المواطنة المتساوية في المنطقتين في ضوء اتفاق سلام جوبا، مع التركيز على الأبعاد السياسية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر في عملية تنفيذ هذا المبدأ على أرض الواقع.(24) أولاً: التحديات السياسية:

تعد التحديات السياسية من أبرز العوامل التي تعيق تطبيق المواطنة المتساوية في السودان عموماً، وفي المنطقتين على وجه الخصوص. فقد شهدت البلاد خلال العقود الماضية حالة من عدم الاستقرار السياسي نتيجة الصراعات بين القوى السياسية المختلفة، الأمر الذي انعكس سلباً على عملية بناء المؤسسات الديمقراطية القادرة على حماية حقوق المواطنين.

ومن أبرز هذه التحديات ضعف الإرادة السياسية لتنفيذ بنود اتفاقيات السلام بصورة كاملة، حيث تواجه عملية تنفيذ اتفاق سلام جوبا العديد من الصعوبات المرتبطة بالخلافات بين الأطراف الموقعة على الاتفاق، إضافة إلى التحولات السياسية التي شهدتها السودان بعد عام 2021م.

كما أن استمرار الصراع بين بعض القوى السياسية والعسكرية يحد من قدرة الدولة على تنفيذ الإصلاحات السياسية اللازمة لتعزيز المواطنة المتساوية. فغياب الاستقرار السياسي يؤدي إلى ضعف المؤسسات الحكومية ويقلل من قدرتها على توفير الخدمات الأساسية للمواطنين.

ثانياً: التحديات القانونية والمؤسسية

يمثل الإطار القانوني والمؤسسي أحد العوامل الأساسية في ضمان تطبيق مبدأ المواطنة المتساوية، إذ يتطلب هذا المبدأ وجود نظام قانوني واضح يضمن المساواة أمام القانون ويحمي الحقوق الأساسية للمواطنين.(25)

غير أن الواقع القانوني في السودان ما زال يواجه عدداً من التحديات، من بينها ضعف استقلالية المؤسسات القضائية وعدم اكتمال عملية الإصلاح القانوني التي تهدف إلى مواءمة القوانين الوطنية مع المبادئ الدستورية المتعلقة بالمواطنة والمساواة.

كما أن غياب المؤسسات الفاعلة في بعض المناطق المتأثرة بالحرب يحد من قدرة الدولة على تطبيق القوانين بصورة عادلة، الأمر الذي يؤدي إلى استمرار بعض الممارسات التي تتعارض مع مبدأ المواطنة المتساوية.(26)

ثالثاً: التحديات الاقتصادية والتنموية:

تلعب العوامل الاقتصادية دوراً مهماً في تعزيز أو إضعاف مفهوم المواطنة داخل المجتمع. ففي العديد من الحالات، يؤدي التفاوت الاقتصادي بين المناطق المختلفة إلى شعور بعض المجتمعات بالتهميش وعدم العدالة في توزيع الموارد. وفي حالة المنطقتين، تعاني العديد من المناطق من ضعف التنمية الاقتصادية نتيجة سنوات طويلة من النزاع المسلح. وقد أدى ذلك إلى تدهور البنية التحتية وضعف الخدمات الأساسية في مجالات التعليم والصحة والمياه.

كما أن ارتفاع معدلات الفقر والبطالة في هذه المناطق يمثل تحدياً كبيراً أمام تحقيق المواطنة المتساوية، إذ يصعب تحقيق المساواة السياسية والاجتماعية في ظل وجود تفاوتات اقتصادية كبيرة بين المواطنين.(27)

رابعاً: التحديات الاجتماعية والثقافية:

يتميز المجتمع السوداني بتنوعه الثقافي والإثني والديني، وهو ما يمثل في الوقت نفسه مصدر ثراء ثقافي وتحدياً لإدارة التنوع داخل الدولة. ففي بعض الحالات، قد تؤدي الاختلافات الثقافية والإثنية إلى بروز توترات اجتماعية إذا لم يتم إدارتها بصورة عادلة.

وفي المنطقتين، توجد مجموعة كبيرة من المكونات الثقافية والإثنية المختلفة، الأمر الذي يتطلب سياسات حكومية قائمة على احترام التنوع وتعزيز التعايش السلمي بين مختلف المجموعات.(28) غير أن ضعف السياسات الثقافية والتعليمية التي تعزز قيم المواطنة والتسامح قد يؤدي إلى استمرار بعض الممارسات الاجتماعية التي تعزز الانقسامات داخل المجتمع.

خامساً: التحديات الأمنية واستمرار النزاعات المحلية:

تشكل الأوضاع الأمنية غير المستقرة أحد أبرز التحديات التي تواجه تطبيق المواطنة المتساوية في المناطق التي شهدت نزاعات مسلحة. ففي ظل غياب الأمن والاستقرار، يصعب بناء مؤسسات سياسية واجتماعية قادرة على حماية حقوق المواطنين. وفي المنطقتين، ما زالت بعض المناطق تعاني من وجود مجموعات مسلحة ونزاعات محلية، الأمر الذي يؤثر على الاستقرار الاجتماعي ويحد من قدرة الدولة على تنفيذ برامج التنمية وإعادة الإعمار. (29)

كما أن تأخر تنفيذ الترتيبات الأمنية المنصوص عليها في اتفاق سلام جوبا يمثل تحدياً كبيراً أمام تحقيق السلام المستدام في هذه المناطق.

سادساً: تحديات تنفيذ اتفاق سلام جوبا

رغم أن اتفاق سلام جوبا يمثل خطوة مهمة نحو إنهاء النزاعات المسلحة في السودان، إلا أن عملية تنفيذ الاتفاق واجهت عدداً من الصعوبات المرتبطة بالظروف السياسية والاقتصادية في البلاد.

فمن جهة، واجهت الحكومة الانتقالية تحديات مالية وإدارية أثرت على قدرتها على تنفيذ برامج التنمية وإعادة الإعمار في المناطق المتأثرة بالحرب. ومن جهة أخرى، أدت الخلافات السياسية بين بعض الأطراف الموقعة على الاتفاق إلى تأخير تنفيذ بعض البنود المهمة. (30)

كما أن التحولات السياسية التي شهدتها السودان خلال السنوات الأخيرة أثرت بشكل مباشر على مسار عملية السلام، الأمر الذي انعكس على مستقبل الاتفاق وعلى إمكانية تحقيق أهدافه المتعلقة بتعزيز المواطنة المتساوية. (31)

الخاتمة:

يتضح من خلال هذه الدراسة أن قضية المواطنة المتساوية تمثل أحد التحديات الأساسية التي تواجه عملية بناء الدولة في السودان، خاصة في ظل التعدد الثقافي والإثني الذي يميز المجتمع السوداني. وقد سعى

اتفاق سلام جوبا إلى معالجة عدد من القضايا المرتبطة بالنزاعات المسلحة، من خلال تبني مبادئ تقوم على المساواة في الحقوق والواجبات وتعزيز المشاركة السياسية والتنمية المتوازنة. غير أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب جهوداً سياسية ومؤسسية كبيرة، إضافة إلى تبني سياسات تنمية شاملة تعالج التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية بين مختلف الأقاليم. كما أن نجاح عملية السلام في المنطقتين يعتمد إلى حد كبير على قدرة الدولة على تنفيذ الإصلاحات السياسية والقانونية اللازمة لتعزيز المواطنة المتساوية وترسيخ قيم العدالة والتعايش السلمي داخل المجتمع السوداني.

النتائج: توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أبرزها:

- 1/ تمثل المواطنة المتساوية أحد المرتكزات الأساسية لبناء الدولة السودانية الحديثة.
- 2/ لعب التهميش السياسي والاقتصادي دوراً مهماً في اندلاع النزاعات في المنطقتين.
- 3/ يشكل اتفاق سلام جوبا إطاراً مهماً لمعالجة جذور النزاعات في السودان.
- 4/ يواجه تطبيق المواطنة المتساوية تحديات سياسية مرتبطة بعدم الاستقرار السياسي.
- 5/ تؤثر التفاوتات الاقتصادية والتنمية بين الأقاليم على تحقيق العدالة الاجتماعية.
- 6/ يمثل ضعف المؤسسات القانونية أحد العوائق أمام تطبيق مبدأ المساواة أمام القانون.
- 7/ يؤدي استمرار النزاعات المحلية إلى إضعاف فرص بناء السلام في المنطقتين.
- 8/ يلعب التنوع الثقافي دوراً مهماً في تشكيل طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع.
- 9/ يتطلب تحقيق المواطنة المتساوية تنفيذ إصلاحات سياسية واقتصادية شاملة.
- 10/ يعتمد نجاح عملية السلام في السودان على قدرة الدولة على تعزيز العدالة والمساواة بين المواطنين.

التوصيات:

- 1/ تسريع تنفيذ بنود اتفاق سلام جوبا خاصة المتعلقة بالترتيبات الأمنية.
- 2/ تعزيز استقلالية المؤسسات القضائية لضمان تطبيق القانون بعدالة.
- 3/ تطوير سياسات اقتصادية تهدف إلى تحقيق التنمية المتوازنة بين الأقاليم.
- 4/ دعم برامج إعادة الإعمار في المناطق المتأثرة بالحرب.
- 5/ تعزيز التعليم والثقافة القائمة على احترام التنوع.
- 6/ تمكين المجتمعات المحلية من المشاركة في صنع القرار السياسي.
- 7/ تطوير مؤسسات الحكم المحلي لتعزيز المشاركة الديمقراطية.
- 8/ دعم مبادرات المصالحة المجتمعية في المناطق المتأثرة بالنزاعات.
- 9/ تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في نشر ثقافة المواطنة.
- 10/ تبني سياسات وطنية شاملة تعزز قيم العدالة الاجتماعية والمساواة بين المواطنين.

قائمة المراجع :

1. محمد سليمان، قضايا الهوية في السودان، الخرطوم، 2021م، ص 19
2. عبد الله علي إبراهيم، الدولة السودانية وإشكالية المواطنة، 2020م، ص 67
3. حسن مكي، التحولات السياسية في السودان، 2022م، ص 87
4. الطيب زين العابدين، مستقبل السلام في السودان، 2021م، ص 90
5. خالد التيجاني النور، السياسة السودانية المعاصرة، 2023م، ص 34
6. أحمد عبد الحليم، إدارة التنوع الثقافي في السودان، 2022م، ص 65
7. International Crisis Group, Sudan Conflict Report, 2023.p14
8. UNDP, Peacebuilding in Sudan, 2022.p50
9. African Union, Conflict and Governance in Sudan, 2023.p10
10. World Bank, Sudan Development Report, 2022.p45
11. Alex de Waal, Sudan's Political Crisis, 2022.p45
12. Jok Madut Jok, War and Peace in Sudan, 2021.p123
13. Douglas Johnson, The Root Causes of Sudan's Wars, 2020.p23
14. Mahmood Mamdani, Citizen and Subject, 2020 edition.p 51
15. Francis Deng, Sudan and the Question of Identity, 2021.p35
16. UN Human Rights Report on Sudan, 2023.p45
17. Human Rights Watch Sudan Report, 2022.p61
18. Amnesty International Sudan Report, 2023.p16
19. African Development Bank Sudan Report, 2022.p10
20. UN Peacebuilding Fund Sudan Report, 2023.p34